

جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملتقى وطني حول:

أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية

المحور الأول: إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

عنوان المداخلة: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الاسم واللقب: عقاد مهدي، طالب دكتوراه	الاسم واللقب: باش عبد الرحمان، طالب دكتوراه.
المخبر: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي حالة ولاية البويرة.	المخبر: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي حالة ولاية البويرة.
الكلية: علوم اقتصادية والتجارية، علوم التسيير	الكلية: علوم اقتصادية والتجارية، علوم التسيير
الجامعة: أكلي محند أولحاج (البويرة)	الجامعة: أكلي محند أولحاج (البويرة)
رقم الهاتف: 0778527301	رقم الهاتف: 0777977102
البريد الإلكتروني: m.aggad@univ-bouira.dz	البريد الإلكتروني: a.bech@univ-bouira.dz

الاسم واللقب: قديري عيسى، طالب دكتوراه.
المخبر: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي حالة ولاية البويرة.
الكلية: علوم اقتصادية والتجارية، علوم التسيير
الجامعة: أكلي محند أولحاج (البويرة)
رقم الهاتف: 0778557268
البريد الإلكتروني: a.kadiri@univ-bouira.dz

المخلص: سعت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بغية تقريبها من الممارسات الدولية، حيث تطرقت الدراسة إلى الجانب النظري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتأصيلها العلمي وإطارها العام ومميزاتها وواقعها والمعوقات التي تواجهها ودورها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات والنهوض بالبلد، كما تناول هذا البحث تعريف الصادرات بالإضافة إلى أهميتها البالغة والكبيرة التي تكتسبها في النهوض بالدولة في مختلف المجالات وإحداث التنمية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن

Abstract: This study sought to know the importance and contribution of small and medium enterprises in promoting exports outside the hydrocarbon sector, in order to bring them closer to international practices. And the advancement of the country. This research also dealt with the definition of exports, in addition to their great importance in advancing the country in various fields and bringing about development. Different from the fuel sector.

Résumé: Cette étude visait à connaître l'importance et la contribution des petites et moyennes entreprises dans la promotion des exportations hors secteur des hydrocarbures, afin de les rapprocher des pratiques internationales. Et l'avancement du pays. Cette recherche a également porté sur la définition des exportations. , en plus de leur grande importance pour faire avancer le pays dans divers domaines et favoriser le développement, différent du secteur des carburants.

مقدمة:

في ظل الظروف الاقتصادية الحالية والوضع الدولي الراهن وتوسع ظاهرة العولمة ومحاولة الوصول إلى التكامل الاقتصادي كل هذه العوامل ساعدت على ظهور الدول البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية لتحظى باهتمام واسع في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية

على حد سواء بغية تعزيز قدرتها على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية باعتبارها المحرك الاقتصادي لأي بلد.

إذ يعتبر التصدير من أهم المحاور التي تساعد في قيام التجارة الخارجية بين الدول باعتبارها مصدرا من مصادر توفير العملة العسبة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية منها، وعلى غرار جميع هذه الدول تطمع الجزائر إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة ودخل للدولة، حيث وصل إجمالي الصادرات منه إلى ما يفوق 97% والذي كان يتحدد سعره وكمية إلى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط.

فالجزائر ومن خلال تركيزها على تصدير النفط ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط غي الأسواق الدولية ابتداء من سنة 1986 تسبب ذلك في انخفاض الصادرات مما أدى إلى إعادة النظر في وضعية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ونظرا للمشاكل المذكورة سابقا فقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات والأساليب اللازمة إلى ترقية هذه الأخيرة فقد تم تشجيع المستثمرين على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بهم وذلك بمنحهم جملة من الامتيازات وتسهيلات شملت أيضا إجراءات خاصة بالتصدير من أجل رفع من نسبة تصديرهم.

إشكالية الدراسة:

من منطلق أهمية موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الاهتمام الكبير بها من طرف الجزائر منذ عقود كحل لتنويع هيكل الصادرات وعلى ضوء كل هذا نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

أهداف الدراسة: نسعى من خلال البحث للوصول إلى جملة من الأهداف:

- إعطاء الإطار المفاهيمي شامل للمؤسسات الصغيرة مع المتوسطة مع تبيان مميزاتها وأهميتها؛
- محاولة إعطاء تعريف الصادرات منع تبيان أهدافها وأهم نظرياتها؛
- معرفة واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- إلقاء نظرة حول واقع الصادرات والصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛
- معرفة مدى نجاعة هذه الإستراتيجية في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

أهمية الدراسة:

نظرا للتطورات والتغيرات الكبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرات العولمة فقد أصبح من الضروري دراسة هكذا مواضيع خاصة بالنسبة للدول النامية وعلى رأسها الجزائر التي تعلن أزمة اقتصادية وانحصارها في صادرات المحروقات فقط، ما يجعل لموضوعنا أهمية كبيرة كما أنه يربط بين عدة متغيرات محورية ويدرس العلاقة التي تربطها ببعضها البعض.

- معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعوقات التي تواجهها؛
- دراسة واقع التصدير وتصدير خارج المحروقات في الجزائر؛
- معرفة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

- اعتمدنا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الإطلاع على الكتب والدراسات والأبحاث علمية والمدخلات التي ساهمت في منحنا المعلومات والثراء العلمي لما يتكون منه هذا الموضوع.

هيكل الدراسة:

- مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية صادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المحور الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحمل عبارة المؤسسات ص.و.م* في مضمونها مفهوم الحجم، لذلك يمكن التفرقة بين مؤسسة صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة، من خلال معايير كمية (متعلقة بالحجم)، مكن من الحصول على نتائج محدّدة بسهولة، وكذا معايير نوعية تسمح بإبراز خصائص كل نوع من المؤسسات.

ويعكس هذا التنوع في المعايير، تعدّد الخصائص التي تتميز بها المؤسسات ص.و.م، الأمر الذي أدى إلى اختلاف التعاريف بين الدول، لهذا سنحاول في هذا المبحث تحديد مختلف المعايير الكمية والنوعية التي يعتمد عليها في وضع تعريف للمؤسسات ص.و.م، وكذا الخصائص التي تتميز بها، مع إبراز أنواعها ومختلف المشاكل التي تعاني منها.

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قبل الخوض في تحديد تعريف المؤسسات ص.و.م لابد من توضيح أهم المعايير المعتمدة في تصنيف هذه المؤسسات.

- معايير تحديد التعريف: أدت محاولة وضع تعريف دقيق وشامل للمؤسسات ص.و.م في جميع الدول – على اختلاف درجة نموها- إلى اصطدام الباحثين والمهتمين بالقطاع، بصعوبات تكمن أساساً في اختلاف النشاط الاقتصادي، ودرجة نموه داخل الدولة الواحدة أو حتى بين الجدول، وهذا ما لم يمكنهم من تحديد الفروقات الجوهرية بين المؤسسات ص.و.م من جهة، والمؤسسات الكبرى من جهة أخرى، ومع هذا فقد كانت للباحثين عدّة محاولات لإعطاء تعريف للمؤسسات ص.و.م، معتمدين في ذلك على معايير كمية وأخرى نوعية والتي تحدّد حجم المؤسسة والخصائص التي تتميز بها.

1- المعايير الكمية: يتحدّد كبر أو صغر المؤسسة استناداً إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل¹: عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، أمّا المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال.

لكن المعيار الأكثر استعمالاً لدى الدول هو المعيار ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة. والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، ونشير هنا إلى أنه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف، وقد يتطلّب الأمر استخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.

وفي هذا الصدد ندرج الجدول رقم 01 الذي يعطي لنا الصورة التطبيقية لاستعمال هذه المعايير الكمية في عدّة دول.

جدول رقم 01: المعايير الكمية المعتمد في تحديد التعريف للمؤسسات ص.و.م.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		الدول
رأس المال	عدد العمال	
100 مليون	300	اليابان
.....	300	الولايات المتحدة
05 مليون فرنك فرنسي	500	فرنسا
.....	300	بريطانيا
3.5 مليون	300	الشيلي
3.6 مليون دولار	البرازيل
750 ألف روبية	الهند
15 مليون دينار	250	الجزائر

Source: Rapport sur L'état des Lieux de secteur PME, Ministère de PME, Juin 2000, p: 05

يختلف معيار العمالة مثلا من دولة لأخرى، ففي الجزائر أقل من 250 عامل، إلى أقل من 300 عامل في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا معيار رقم الأعمال المستعمل في بعض الدول من 15 مليون دينار في الجزائر إلى 05 مليون فرنك في فرنسا.

2- المعايير النوعية:

لا يكشف الاعتماد على المعايير الكمية لوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات ص.و.م والمؤسسات الأخرى عن طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص وعمق تقسيم العمل...، لذا فإن تعريف المؤسسات ص.و.م لا يعتمد على المعايير الكمية فحسب، بل يتعين إضافة معايير نوعية أخرى تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا شرح طبيعتها واختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى.

وقد ورد في كتاب ألفه (E-Staley) تحت عنوان (Small Industry Development) أنه يمكن اعتبار مؤسسة أنها صغيرة أو متوسطة إذا وجدت خاصيتان من الخصائص الأربعة التالية:

- استقلالية الإدارة، فعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة
- تعود ملكية المؤسسة ورأس مالها لفرد أو مجموعة من الأفراد
- تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إذ أنّ احتياطاتها إلى السوق يمكن أن تمتدّ خارجيا، كما أنّ أصحاب المؤسسة والعاملون فيها يقطنون منطقة واحدة.

تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم، إذا ما قورنت بالمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط، ويعكس هذا التنوع في المعايير تعدد الخصائص التي يتمييز بها القطاع المعني، الأمر الذي أدى إلى تعدد التعاريف من بلد

إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، حتى وإن اتفق بعضها في نوعية المعايير المعتمدة، إلا أنها لا تعطيها نفس الأهمية بسبب عدة عوامل اقتصادية، تقنية وسياسية²

1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات ص و م:

لقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي³:

- المؤسسات الخدمائية والتجارية بالتجزئة من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

2- تعريف اليابان للمؤسسات ص و م:

ميّز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات ص و م بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول رقم 02.

جدول رقم 02: تعريف اليابان للمؤسسات ص و م.

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

Source: BRAIN.DME en Europe et contribution à L'empkoi études documentaire n: 4715.1983, p5.

3 - تعريف الاتحاد الأوروبي⁴:

حدّد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات ص. و. م سنة 1996 من طرف الاتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجزاء
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافقت معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا وتتجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافقت معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

4- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

وهناك بعض التعاريف المفصلة التالية:

- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار
- المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار
 - المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل من (01) عامل إلى تسعة (09) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار".

حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هذه المصطلحات كما يلي:

- 1- **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بأخر نشاط حسابي مقفل.
 - 2- **الحدود المعتمدة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدته اثني عشر (12) شهرا.
 - 3- **المؤسسة المستقلة:** هي كل مؤسسة لا تملك رأسمال بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

تتميز المؤسسات ص و م، بمجموعة من الخصائص تميّزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى، كما تجعلها خيارا سياسيا جذابا وستعرض في هذا المطلب لأهم هذه الخصائص⁵:

- 1- **الملكية المحلية:** في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات ص و م، أشخاصا يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.
- 2- **الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** نظرا لصغر حجم رأس المال، نجد أنّ صاحب المؤسسة يعتمد على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموالهم إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعماله، كما أنّ المستثمرين الخارجيين لن يخطرأ بأموالهم إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ إلى التمويل الخارجي فإنه يقتصر على الأصدقاء والأقارب، وهذا يعني أنّ الاعتماد على التمويل البنكي الكلاسيكي يكون ضعيفا بسبب:

- عدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة
- عدم تفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القروض.

3- تلبية طلبات المستهلكين:

تقوم المؤسسات ص و م، بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض وذلك بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة، في حين نجد أنّ أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية

من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبياً، مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف، لهذا فإن المؤسسات ص و م تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات.

4- التدقيق في الإبداع والاختراع:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق الاختراعات والابتكارات الجديدة حتى تستطيع أن تنافس المؤسسات الكبرى ذات الوفرة في الإنتاج.

5- المقابلة من الباطن*:

وهي تمثل وسيلة دعم المؤسسات الكبرى، وتمثل نوعاً من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبرى، ومؤسسات مقابلة Sous Traitantes تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون

6- فعالية الموارد البشرية:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معبئاً فعالاً للموارد البشرية والمادية، فهي تستطيع أن تكون بمثابة ادخار للملاك الصغار، الذين يبحثون عن استثمار أموالهم، عوض اللجوء إلى وضعها في المصارف، بحيث يقومون بإنشاء مؤسسات خاصة بهم، وكذا الخطة العاملة للمؤسسة تبيّن الخطوط العريضة والاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي للبلد في القطاعات المختلفة كالتيكنولوجيا وغيرها، ومن الدوافع الأساسية للتطور التكنولوجي نجد المنافسة الشديدة، التي تمرّ بها سوق المنتجات، وكذا سوق التكنولوجيا وغيرها.

7- إقامة تكامل أنسب للإنتاج:

يوجد العديد من المناطق في العالم تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية، حيث أن المنتجات تصل أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية المستهلكين في تلك المناطق، ولكي يتمّ تغطية هذا النقص هناك مستثمرين يقطنون في تلك المناطق، يقومون بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، متخصصة في إنتاج وتصنيع المنتجات كثيرة الطلب وبكمية محدّدة حسب الطلب، وهكذا تقوم بتغطية الطلب الناقص.

8- الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي:

يقصد بهذه الخاصية غياب نظرة إستراتيجية بعيدة، تمكّن المؤسسة من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، كما تمكّن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك (ما الذي يمكنه شراءه؟، من هو المستهلك المستهدف؟، كيف يمكن المحافظة عليه؟).

9- مستوى تدني التكنولوجيا:

لا تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المطلوبة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تستوجب استثماراً ذو قيمة مرتفعة، ولا يدا عاملة ذات اختصاص عال، مثل قطاع النسيج وتفصيل الملابس، وبالتالي فإنّ هذه

المؤسسات تعطي فرصاً أكبر لتشغيل اليد العاملة، كما أنّ النظام المعلوماتي يتميّز بقلة التعقيد ممّا يسهل الاتصال بين الإدارة والعمال.

المحور الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها.

تبدأ معظم المؤسسات المنشأة بإدراك الحاجة إلى استهلاك وإمعان الفكر الإستراتيجي قبل البدء في عملية الإنشاء، لذا سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى تحديد إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمراحل المتبّعة في إنشاءها، ثم مصادر تمويل هذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدء الاهتمام بالمشاريع الصغيرة الحجم يتزايد شيئاً فشيئاً حيث ترجم ذلك في إعطاءها دوراً أكبراً في السياسات الاقتصادية للبلدان ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة الحجم نذكر ما يلي:

- فشل الكثير من البرامج التنموية التي اعتمدت على إنشاء المؤسسات والصناعات العملاقة وعدم قدرة الدول النامية على الاحتفاظ بها نظراً لارتفاع تكاليف تسييرها مما أدى بهم إلى التفكير في تقسيمها إلى وحدات صغيرة.
- ازدياد الفقر والبطالة في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة مما أدى بالهيئات الدولية إلى المناداة بتطبيق سياسة داعمة ومحفزة لإنشاء مؤسسات صناعية ومتوسطة للتقليل من انتشار الظاهرتين.

ومع تزايد الاهتمام العالمي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ظهرت بشكل واضح أهميتها ودورها الفعال في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية⁶:

- توفير مناصب الشغل
- جذب وتعبئة المخدرات
- تنمية الصادرات
- تحقيق التكامل الصناعي
- التنمية الإقليمية.

أ- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الجور صدى واسعاً في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة⁷.

فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة⁸.

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE⁹، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من إسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا..

ب- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما جعلها عنصرا لجذب المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف على استثماراتهم.

ت- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وأهم هذه العوامل نجد:

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقي قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.
- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية، حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في إيطاليا وبين 40-60% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والترويج وهولندا وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا وإلى 50% في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصائيات جزءا من صادرات المنشآت الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات في السيارات¹⁰.

ث- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي:

من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام.

فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاط ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو سبب ضيق السوق الكلية للسلعة، وعلى ذلك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تتواجد جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها:

- إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير
- وإما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي.

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معاملته وورشه بنسبة 100% بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة فمثلا صناعة السيارات لا بد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة أخرى والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيطة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: واقع مساهمة المؤسسات ص و م في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر.

احتلت الصادرات مكانا هاما في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الاعتماد على رفع الأداء التصديري وتأهيل تنافسية المؤسسة الجزائرية التي تعاني من اختلالات هيكلية تجسدت في ظاهرة الاعترا ب التصديري رغم امتلاكها مؤهلات التفوق، ومقومات التمييز، ودعائم النجاح لغزو الأسواق الدولية، لذا في هذا المبحث سوف نتطرق إلى واقع الصادرات الجزائرية قبل سنة 1992 وبعدها باعتبارها السنة التي أطلقت فيها السلطات الجزائرية عدة برامج للنهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: الصادرات خارج قطاع المحروقات قبل وبعد الإصلاحات 1970-2021.

سنتناول فيما يلي واقع التصدير في الجزائر خارج قطاع المحروقات قبل وبعد الإصلاحات وذلك من خلال¹¹:

الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات قبل سنة 1992.

الجدول رقم (01) تطور الصادرات خارج المحروقات من 1970 إلى 1991.

السنوات	1970	1972	1974	1979	1984	1987	1989	1990	1991
ص خ م مليون دج	1525	1038	1333	895	1461	1036	3010	4301	3430
نسبة النمو	/	1.89-	4.71	6.28-	62.69	11.15	21.02	42.89	2025-

المصدر: بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغيرادية، الجزائر، 2011، ص123.

من خلال الجدول رقم (01.) سجلت الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة تذبذبا ملحوظا تراوح بين النمو والانخفاض، حيث سجلت قيمة 1525 مليون دج سنة 1970 لتتراجع سنة 1972 إلى 1038 مليون دج، ثم ارتفعت سنة 1974 إلى 1333 مليون دج.

وفي السنوات الثمانينات سجلت ارتفاعا بسيطا بنسبة 3.75%، أما بالنسبة لسنة 1990 فقد ارتفعت الصادرات خارج المحروقات إلى 4310 مليون دج بنسبة نمو قدرت بـ 42.89% لتتخفف سنة 1991 إلى قيمة 1320 مليون دج بنسبة 20.35%.

فمن خلال تحليل هذه الفترة نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات لم تسجل نموا مستمرا، وذلك لأنه لم تكن هناك برامج لتنمية الصادرات خارج المحروقات، حيث أن الدولة لم تفكر في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات إلا بعد الصدمة البترولية لعام 1989 وما كان لها من تداعيات على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: تحليل تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات بعد سنة 1992.

الجدول رقم (02): تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات من 1992 إلى 2009.

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ص خ م مليون دج	10078	11163	10135	24794	48277	29137	21005	29344	45071

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

في الفترة التي أعقبت إجراءات تنمية الصادرات خارج المحروقات سجلت هذه الأخيرة أدنى قيمة سنة 1994 حيث قدرت بحوالي 10135 مليون دج، وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 بقيمة 124993 مليون دج، فقيمة الصادرات خارج المحروقات عرفت ارتفاعا محسوسا منذ سنة 1992 إلى غاية 2009 هذا باستثناء سنة 2003 والذي كان السبب في انخفاضها التوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط مع غزو العراق، أما الانخفاض سنة 2009 فيعود إلى تراجع صادرات الجزائر من زيوت النفط، وكذا قرار الحكومة القاضي بوقف تصدير النفايات الحديدية والتي تمثل نسبة كبيرة من الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الثالث: تحليل تطور البنية السلعية للصادرات خلال الفترة 2001-2010.

الجدول رقم 03: البنية السلعية للصادرات خلال الفترة 2001-2010.

الصادرات خارج قطاع المحروقات	م ن مصنعة	سلع التجهيز	سلع استهلاكية	السنوات
49.66	147.21	5.09	3.08	2001
56.19	149.06	5.63	4.9	2002
52.05	189.32	2.33	6.44	2003
60.08	23280	3.6	5.83	2004
66.54	341.25	2.67	6.34	2006
83.26	396.72	3.22	8.48	2007
93.37	420.23	3.23	8.54	2008
124.93	508.08	4.4	9.74	2009
77.74	328.13	3.06	11.81	2010

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

م/دولار

بملاحظة الجدول أعلاه يمكن القول أن هناك سيطرة تكاد تكون كاملة للمواد الأولية ونصف المصنعة، على باقي بنود الصادرات الأخرى حيث تراوحت نسبته حول 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، أما من حيث القيمة فنسجل تزايد مضطربا بـ 1472158 مليون دج سنة 2002 لتبلغ 3412531 مليون دج سنة 2005 على التوالي، نصيب المحروقات فيها من

حيث القيمة فقد عرفت تزايدا مستمرا خلال هذه الفترة 14300368 مليون دج سنة 2002 لتبلغ 3355 مليون دج سنة 2005، استمر هذا التزايد إلى غاية 2008 حيث سجلت قيمة 5080875 مليون دج، غير أن قيمة صادرات المحروقات انخفضت حيث وصلت إلى 3281305 مليون دج سنة 2009 مقابل 4970025 مليون دج في سنة 2008 بفارق يقدر 1751.589 مليون دج عن سنة 2008.

وعليه فإن هيمنة قطاع المحروقات تكاد شبه مطلقة على الصادرات الجزائرية.

ليأتي بعد ذلك في الترتيب الثاني السلع الاستهلاكية حيث سجلت تزايدا مضطربا من سنة إلى أخرى، حيث بلغ سنة 2002 ما مقداره 4900 مليون دينار، و6446 مليون دج سنة 2003، واستمر هذا الارتفاع ليصل إلى أعلى قيمة مقدرة بـ 11815 مليون دج سنة 2009.

في حين سجلت الصادرات خارج المحروقات تزايدا مضطربا في السنتين الأوليتين حيث حققت مبلغ 56.193 مليون دج في سنة 2002 بنسبة ارتفاع تقدر بـ 13% عن سنة 2001، لتعاود الانخفاض سنة 2003 محققة مبلغ 52054 مليون دج لتعاود الارتفاع خلال السنتين الموالتين محققة مبلغ 66.459 مليون دج سنة 2005 تشتمل الصادرات خارج المحروقات على المنتجات الخام مثل الفوسفات والحديد وكذا المنتجات الغذائية خاصة التمور وكذا المواد الاستهلاكية غير الغذائية الخزف، وقد سجلت الصادرات من غير المحروقات ارتفاعا حيث حققت 92.373 مليون دج في 2007 مقابل 83266 مليون دج في السنة الفارطة، لترتفع إلى 124993 مليون دج في سنة 2008، لتشهد انخفاضا في سنة 2009 بنسبة 38% عن السنة الماضية حيث حققت 77747 مليون دج.

المطلب الثاني: تركيبة وهيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. 2010-2021

الفرع الأول: رصيد التجارة الخارجية و تركيبية تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2018-2021.

- الجدول رقم 04: البنية السلعية للصادرات خلال الفترة 2018-2021¹²

الصادرات السنوات	السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد ن/المصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية
2018	35	90	0	1626	93	373
2019	36	83	0	1445	96	408
2020	37	77	0	1287	71	437
2021	15,53	13,39	0	518,52	28,57	171,76

المصدر: وزارة التجارة وترقية الصادرات

م

/دولار

إن المعضلة المستعصية والمشكلة المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني حسب إجمالي الخبراء الجزائريين تتمثل في غياب استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم نابعة من إدارة سياسية تسترعيها رغبة جامحة لتحقيق النهوض والإقلاع، فحسب تقرير مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2009 جاءت الجزائر في المرتبة 136 من مجموع 168 بلد وجاء التقييم سلبيا حول جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر (تدفق نحو الجزائر كاستثمارات أجنبية حسب الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2.31 مليار دولار عام 2009) وفي تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد بلغ حجم الصادرات العالمية لعام 2018 نحو 22419054 مليون دولار وكانت نسبة مساهمة الصادرات الجزائرية فيها 0.36 بقيمة 221711 مليون دولار، وجاء في

تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أن الجزائر كبلد نامي تصنف ضمن الدول ذات القدرات التنافسية الضعيفة المعتمدة على الاقتصاد السلطاني، حيث تحصلت الجزائر في مؤشر التنافسية الإجمالي CCI على المرتبة 86 من بين 139 دولة شملها تقرير عام 2010 بـ 14133.96¹⁴، وفي مؤشر مدركات الفساد CPI لعام 2010 تقرير المنظمة العالمية للشفافية جاءت الجزائر في الرتبة 105 من بين 128 دولة شملها التقرير بدرجة 2.9 من 10 على سلم الشفافية

كما أن احتياطات البلد من النقد الأجنبي البالغة عام 2010 قيمة 162.2 مليار دولار تمثل 38 شهر من الاستيراد ناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات، فالإقتصاد الجزائري تقليدي رهين الإيرادات الريعية والصناعات الإستخراجية الناضبة لا ينتج الثروة (حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي تمثل نسبة 5% فقط)، يقوم على استنزاف البترول والغاز دون مراعاة لمحدودية الاحتياطات والكفاءة في تخصيص العائدات والعدالة في التوزيع. وبالموازاة مع ذلك تعتبر قضية الصادرات خارج المحروقات هاجس يؤرق السلطات المركزية، حيث إن الإقتصاد الجزائري يقوم بإثراء باقي العالم وإفقار السوق المحلي إذ يقوم بتمويل باقي العالم بالمواد الأولية غير المتجددة ويودع لديه جزء مهما من إيرادات الصادرات في شكل تراكم احتياطات لا فائدة منها للدولة، أي بكل وضوح أن الإقتصاد الجزائري يتخصص في تحويل احتياطي غير متجدد إلى احتياطي متغير.

خاتمة: من خلال تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعرض لخصائص التي تميزها وأشكاله، اتضح لنا مدى صعوبة إعطاء تعريف موحد لهذه المؤسسات نظرا للاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى دولة أخرى، واختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية العالمية.

ويعتبر تحديد تعريف لهذه المؤسسات مهم وأساسي لكل دولة من أجل وضع سياسات وتشريعات وبرامج فعالة لهذا القطاع، معتمدين في ذلك على معايير كمية وأخرى نوعية، وهذه المؤسسات تختلف عن المؤسسات الكبيرة بعدة خصائص لما تمتاز به من مرونة ف التأسيس ولا تتطلب رؤوس أموال ولا تكنولوجيا عالية وغنما تحتاج إلى أدوات بسيطة نسبيا ورأس مال قليل، واعتمادها على العامل البشري الكفاء، فهي تعتبر كميزة يمكن استغلالها من طرف الدول النامية بما يناسب قدرتها الاقتصادية، العلمية، التنظيمية، المالية والتكنولوجية إلا أنها لم تسلم من المشاكل والصعوبات التي تواجهها وتعيق مسارها.

التوصيات:

- العمل على تطوير الإقتصاد الوطني من خلال خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد الحلول اللازمة للنهوض بهذه المؤسسات والرقى بها؛
- توفير كافة الإمكانيات المادية والمالية والبشرية والوسائل التكنولوجية في هذا المجال والعمل على إنجاح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري في خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد عليها في تنمية وتطوير الإقتصاد وخلق الثروة وإيجاد بديل لها خارج قطاع المحروقات.

* هذا الرمز اختصارا لعبارة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

- 1 عمر تتليجي، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص و م دورها في التنمية، علوم التسيير، جامعة الأغواط 8-9 أفريل 2002، ص05.
- 2 دمنوم كمال، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة، دراسات اقتصادية، العدد2، (2000)، ص158.
- 3 لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية (رسالة ماجستير، غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1994، ص11.
- 4 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، (الدورة العامة العشرون، جوان 2002)، ص06.
- 5 قوبق نادية، إنشاء وتطوير المؤسسات ص و م في الدول النامية - حالة الجزائر- (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص20.
- * هي أداة تستغل من خلالها المؤسسات الكبرى (صاحبة الطلب) المؤسسات الأقل حجما، ويظهر هذا الاستغلال في انخفاض تكلفة المنتجات التي تحصل عليها المؤسسات الكبرى من المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، مقارنة بم لم أنتجتها بنفسها.
- 6 لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص56.
- 7 Xavier Greffe: les PME Creent-elle des emplois Economica, Paris 1984, p 9-10.
- 8 صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، 1993، ص41.
- 9 Organisation de coopération et de développement économique, perspectives de L'OCDE sur les PME Paris, 2000.
- 10 لخلف عثمان أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص59.
- 11 تقرير الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
- <http://www.mga.org/worldinvestmendpolicarisk/mgawiprreport2010> (consulté
- 12 وزارة للتجارة وترقية الصادرات. <http://www.COMMERCE,DZ>
- 13 تقرير وزارة التجارة للشفافية <http://www,COMMERCE,DZ>
- C
- 14 زايري بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص08(حوار مع رئيس الحكومة السابق أحمد بن ببتور لجريدة الوطن).